جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

نطاق الحماية الدستورية للحقوق والحريات في العراق
دراسة مقارنة

رسالة قدّمها الطالب

عيد عويد مرضي الجنابي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم القانون
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

الدكتور عمار طارق عبد العزيز

استاذ القانون العام

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

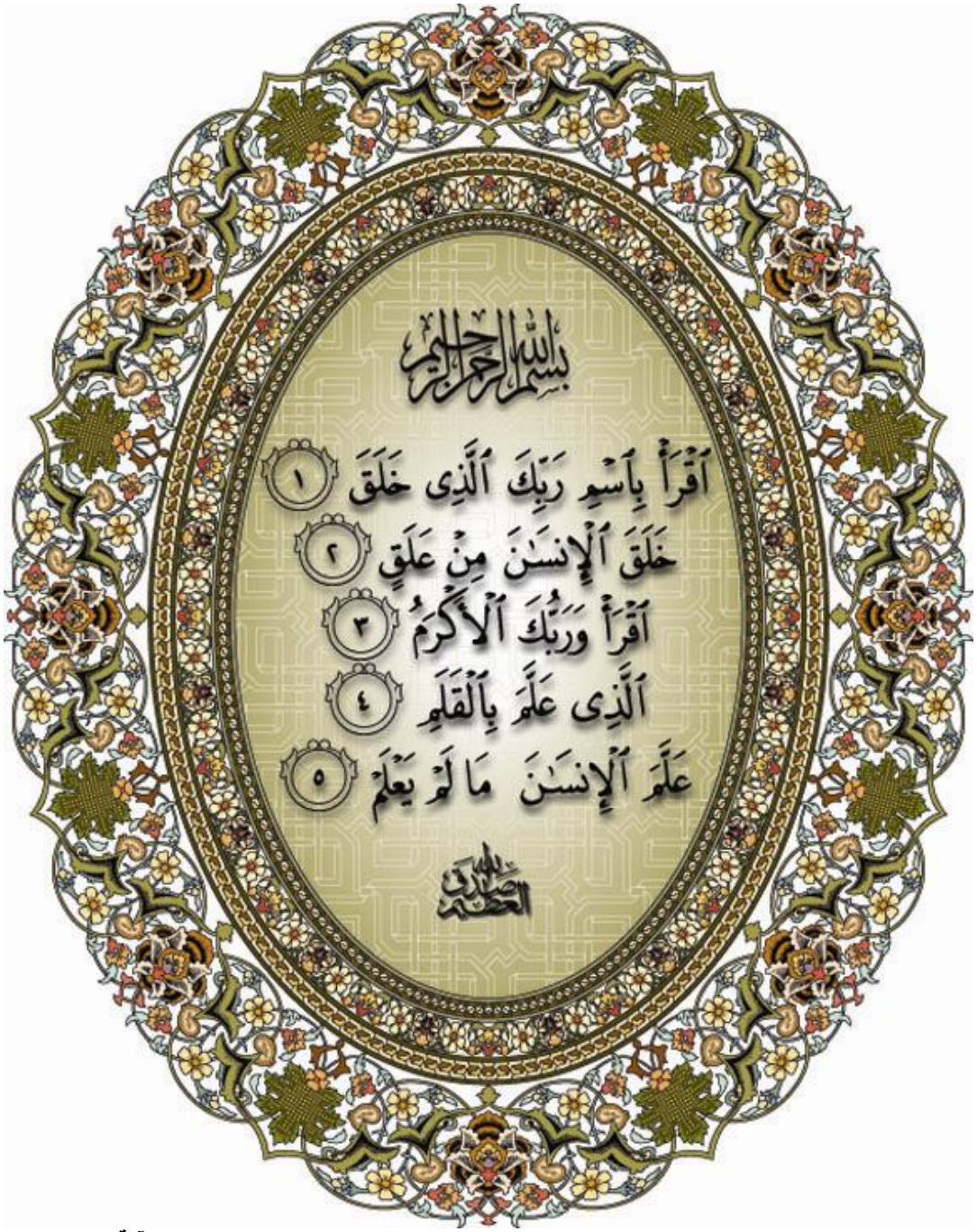

سورة العلق: الآية من (١- ٥)

الإهداء:

إلـــــــى.....

معلمي الأول وقدوتي في الحياة ..... **أبي(رحمه اللّه)**.

شجرتي التي لا تذبل والظل الذي آوي اليه في كل حين..... **أمي (حفظها اللّه)**.

من بنيت معهم أجمل أحلامي وأمنياتي .....**(إخوتي وأخواتي)**.

الجوهرة المضيئة ، والدرّة المصونة ، واللؤلؤة المكنونة .....**(زوجتي)**.

الزهور المتفتحة وزينتي في الحياة الدنيا.....**أولادي(ابراهيم ومحمد وعلي)**.

اليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع.....

الباحث
عيد الجنابي

شكر وتقدير

الشكر لله ، والحمد له وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ...

لا يسعني وانا انتهي من اعداد هذه الرسالة، الا ان اتقدم بجزيل شكري وامتناني الى استاذي الفاضل (أ.د. عمار طارق عبد العزيز) الذي تفضل بالأشراف على رسالتي وقدم لي يد العون والمساعدة في اتمام هذا الجهد المبارك، واتقدم كذلك بالشكر والامتنان الى روح استاذي ومعلمي المغفور له الدكتور عصام العطية رحمه الله ، كما أتقدم بالشكر والامتنان الى القائمين على ادارة معهد العلمين للدراسات العليا ، واخص منهم الدكتور ابراهيم بحر العلوم ، والدكتور عباس عبود عباس عميد المعهد والدكتورة نجلاء ، وزملاء الدراسة ، كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى معالي وزير الاعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة المحترم و السادة الوكلاء والمدراء العامون وأخص منهم بالذكر الاستاذ مُحَمَّد جابر عبود والسيد معاون المدير العام إحسان علي ليلو والسيدة مدير الشؤون القانونية أميرة تركي عيدان ، كما أتقدم بالشكر الخالص إلى الدكتور أحمد صباح مرضي الجنابي والدكتور ياسر عطيوي عبود الزبيدي وذلك للوقوف بجانبي وإرشادي طيل فترة البحث، كما أتوجه بالشكر إلى العاملين في مكتبة وزارة الثقافة والإعلام ومكتبة كلية القانون والمكتبة المركزية في جامعة بغداد وذلك لتزويدي بالمصادر المهمة التي تهم موضوع الدراسة، وأتقدم بالشكر والامتنان إلى أخي سيف عويد مرضي لطباعة الرسالة، و أتقدم بالشكر والامتنان إلى الحاج حسين ثابت وذلك لدعمه المتواصل طيلة فترة الدراسة ، كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى المقومين العلمي واللغوي ورئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين .

واخيرا شكري وتقديري لكل من اسهم في تسديد خطوات الباحث بمشورة او نصيحة او مصدر او دعاء.

الباحث

الملخص

كان للثورات العظيمة التي ناضلت في سبيل الكرامة الانسانية الفضل في زلزلة عروش الانظمة المستبدة ، وتحديد سلطاتها المطلقة ، وترسيخ سمو مبادئ حقوق الانسان وحرياته الاساسية بعد تقنينها في المواثيق الدولية والانظمة القانونية الداخلية ، واحاطتها بالضمانات الكفيلة لحمايتها واتاحة ممارستها للجميع دون تمييز في ظل نظام سياسي ديمقراطي يسوده القانون ، ويخضع له الحكام والمحكومون ويقوم على الارادة الشعبية والتداول السلمي للسلطة ، وتحقيق التوازن بين سلطاته لبلوغ اهدافه في التأمين ضد الاخطار الخارجية و الداخلية ، واداء الخدمات وضمان سير المرافق العامة وسعيه للرقي والتطور على كافة الصعد ، بالإضافة الى ضمان الحقوق والحريات لأفراد المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية وفق نظام قانوني يضمن التوازن بين هذه الاهداف دون تعطيلها او تقويضها ، انما يضع الضوابط الضرورية لتحقيق التوازن بين حقوق متعارضة ، ويكفل الانسجام بين الحقوق والحريات والاهداف العامة الاخرى ، ويكون مستوعباً للتطورات المستقبلية التي تلحق بها في الظروف الطبيعية والاستثنائية. ولا يتحقق هذا التوازن بمجرد وضع قوانين وسن تشريعات ، انما يجب ان تلعب السلطات العامة والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الانسان والمنظمات المرسلة دوراً رقابياً يضمن التزام وتوافق وتناسب ما يصدر عن السلطات العامة مع القواعد الدستورية ، التي تسمو وتعلو هرم النظام القانوني في الدولة وخاصة عند كفالته للحقوق والحريات .

وقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيم موضوع (نطاق الحماية الدستورية للحقوق والحريات في العراق – دراسة مقارنة) على فصلين ، يتقدمهما فصل تمهيدي تناول ماهية الحقوق والحريات ، و خُصص الفصل الاول لدراسة الاساس الدولي والدستوري للحقوق والحريات، اما الثاني فقد خصص لفلسفة الحماية الدستورية للحقوق والحريات، و تناولنا في الخاتمة اهم ما توصل اليه البحث من نتائج ومقترحات لعلها تؤخذ بعين الاعتبار عند الشروع بتعديل الدستور او وضع دستور جديد.

واخيرا لا نقول ان كل ما ذكر في موضوع الدراسة هو الصواب ؛ فالراي هو ما يصل اليه الباحث في وقت معين اثر جهد معين.

فهرست المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	**١ - ٣**
الفصل التمهيدي : ماهية الحقوق والحريات وتأصيلها التاريخي	٤ - ٣٢
المبحث الاول: ماهية الحقوق والحريات	٥ - ١٨
المطلب الاول: معنى الحق والحرية والتمييز بينهما	٥ - ٩
المطلب الثاني : خصائص الحقوق والحريات	١٠ - ١٥
المطلب الثالث: تصنيفات الحقوق والحريات	١٥ - ١٨
المبحث الثاني: التأصيل التاريخي للحقوق والحريات	١٩ - ٣٢
المطلب الاول: الحقوق والحريات في الحضارات القديمة	١٩ - ٢٤
المطلب الثاني: الحقوق والحريات في الشرائع السماوية	٢٥ – ٣٢
الفصل الاول : الاساس الدولي والدستوري للحقوق والحريات	٣٣ - ٨١
المبحث الاول: الاساس الدولي لحقوق الانسان	٣٣ - ٥٦
المطلب الاول: الاساس العالمي لحقوق الانسان	٣٣ - ٤٥
المطلب الثاني: الاساس الاقليمي لحقوق الانسان	٤٥ - ٥٦
المبحث الثاني : الاساس الدستوري للحقوق والحريات	٥٧ - ٨١
المطلب الاول: الاعلانات الداخلية للحقوق والحريات	٥٧ - ٧٣
المطلب الثاني: التنظيم الدستوري للحقوق والحريات في العراق	٧٣ - ٨١
الفصل الثاني: احكام الحماية الدستورية للحقوق والحريات	٨٢ - ١٤٤
المبحث الاول: اسس الحماية الدستورية للحقوق والحريات	٨٢ - ١٠٠
المطلب الاول: وجود نظام قائم على الديمقراطية	٨٣ - ٩١
المطلب الثاني: الضمانات الدستورية للحقوق والحريات	٩١ - ١٠٠
المبحث الثاني: الرقابة على تنظيم الحقوق والحريات	١٠١ – ١٢٠
المطلب الاول: الرقابة على دستورية القوانين	١٠١ - ١٠٨
المطلب الثاني: الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية	١٠٨ - ١٢٠
المبحث الثالث : تنظيم الحماية الدستورية للحقوق والحريات	١٢١ - ١٤٤
المطلب الاول : التحديد الدستوري غير المباشر للحقوق والحريات	١٢١ - ١٢٨
المطلب الثاني : التوازن بين القيم الدستورية المتعددة	١٢٨ - ١٤٤
الخاتمة والاستنتاجات والمقترحات	١٤٥ - ١٤٨
المصادر	١٤٩ - ١٥٨